

## اقتصاد

## «بالة» الذهب تشغل السوق حالياً والمواطنون يتجهون للبيع

علي محمود سليمان

ما يزال خلاف وزارة المالية والصناعة مستمراً منذ قرابة الشهر عندما انتهى العمل باتفاق تحصيل المبلغ المقطوع لرسم الإنفاق الاستهلاكي، والذي كان يبلغ ١٥٠ مليون ليرة شهرياً من جمعيات الذهب الثلاث في دمشق وحلب وحماة واستمر لمدة عام.

رئيس جمعية الصاغة في دمشق غسان جزماتي صرح لـ«الوطن» بأن الاجتماع الأخير مع وزارة المالية لم يصل إلى حل، كون المالية تصر على الاستمرار بتسديد مبلغ الـ١٥٠ مليون ليرة سورية شهرياً حتى نهاية العام الحالي، والصاغة يطالبون بتخفيضه نظراً لحالة الركود التي أصابت الأسواق.

ويبين أن حالة الركود الحالية ناتجة عن عدة أسباب، منها ارتفاع سعر الصرف المحلي مع ارتفاع سعر الأونصة العالمية الذي تسبب بارتفاع سعر الذهب محلياً، بالإضافة إلى عدم تحويل أمان موسم الحبوب الحالي إلى ذهب كما كانت تجري العادة في كل عام من قبل الفلاحين، حيث لم يصدر إلى الحسكة والقامشلي أي كيلو غرام ذهب واحد منذ بداية الشهر، ويضاف إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية للمواطنين الذين اتجهوا لبيع ممتلكاتهم لترميم منازلهم وتشغيل أعمالهم، ولم يعد هناك إقبال على الشراء إلا للمناسبات والأعراس وبكميات قليلة، وليس للأدخار.

والمواطنون، جالت على أسواق الذهب في دمشق، وكان واضحاً حالة الركود حيث اشتكى بعض الصاغة بأنهم منذ عدة أيام لم يبيعوا قطعة ذهب واحدة، وأوضح عدد من الصاغة أن أغلب العمليات حالياً هي للبيع بسبب ارتفاع الأسعار. أحد الصاغة في سوق الحريقة تحدث لـ«الوطن» بأن إقدام الصاغة على الشراء من المواطنين يعود لسببين، الأول بأن هذه المصاغة مدموغة وبالتالي لن يضطروا لإعادة دمجها وتسديد رسوم جديدة عليها، ويكتفون ببيعها بسعر أقل بعد تخفيض أجرة الصياغة كونها ذهباً قديماً أو «ذهب بالة»، والسبب الثاني هو حاجة السوق نتيجة عدم دخول ذهب جديد مدموغ منذ فترة، معتبراً أن ما يباع من المواطنين حالياً قادر أن يشغل السوق لفترة معينة إلى «أن يفرجها الله».

## أقرت تعليمات منح «بطاقة جريح الوطن»

## الحكومة تحصل ١٨٢ مليار ليرة من القروض المتعثرة وآلية لمعالجة معوقات التحصيل وفقاً للقانون



## الوطن

أقر مجلس الوزراء التعليمات التنفيذية للرسم التشريعي رقم ١٣/ لعام ٢٠١٩ الخاص بمنح بطاقة تكريم تسمى «بطاقة جريح وطن، للمصابين بنسبة عجز ٤٠/ بالمئة فما فوق نتيجة الحرب أو العمليات الحربية من عسكري الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وكل من أصيب وهو يقاتل بإمرة الجيش العربي السوري. وقرر المجلس في جلسته الأسبوعية أمس تخفيض قيمة الدفعة الأولى من ثمن المقاسم بالمناطق الصناعية الحديثة في كل من (صافيتا) - الشيخ بدر - الدريكيش - القرداحة) إلى ١٠ بالمئة من قيمة المقسم بدلاً من الثلث، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار ودعم المستثمرين والمخصصين بمقاسم في المناطق المذكورة. وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقث «الوطن» نسخة منه) تم إقرار آلية جديدة

لتوزيع اللباس العمالي للشرائح المستحقة من العاملين في الدولة، وذلك بناء على مذكرة وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والاتحاد العام لنقابات العمال وشملت اللباس العمالي بأنواعه (العمل والهدنام والوقاية) لحوالي ٤٥٣ ألف عامل. واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير العدل والموظفين، على أن يتم الأخذ بالملحوظات التي أوردتها الوزارة على المشروعين خلال الجلسة. ووافق المجلس على كتاب وزارة النقل المتعلق ببدء ما يقرب من ١٨ هكتاراً من المخطط التنظيمي لجزيرة أرود والواقع ضمن المهاء لإنجاز التطوير اللازم للجزيرة وإطلاق المشاريع التنموية فيها. وتم الطلب من الوزارات المعنية إعداد عناوين مهمة للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والبنية التحتية بين سورية وبيلاروس، ولتتم مناقشتها خلال اجتماعات اللجنة المشتركة للبلدين التي ستعقد خلال الفترة القادمة.

وفي تصريح للصحفيين أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري إلى أن الكلفة التقديرية للباس العمالي الذي سيتم توزيعه على الشرائح المستحقة من العاملين في الدولة تقدر بنحو ١١.٧ مليار ليرة، مبيّنة في سياق آخر أن التعليمات التنفيذية للرسم رقم ١٣/ لعام ٢٠١٩ الخاص بمنح بطاقة جريح وطن تتضمن آلية الحصول على البيانات لمنح البطاقة وعدة مزايا تتعلق بالتعليم والصحة والنفاذ لسوق العمل والمشاريع متناهية الصغر. بدوره أشار وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف إلى أن الوزارة سيق وأن قامت بزيادة مدة تسديد ثمن المقسم من قبل المكتتبين على مقاسم في المناطق الصناعية والحرفية والحديثة إلى ١٠ سنوات بدلاً من ٥ ليصبح بمعدل ٢٠ قسطاً بهدف تخفيف الأعباء عن المكتتبين وتشجيع الصناعيين والحرفيين على الاكتتاب.

## التجار يشكون لوزير المالية تصرفات الجمارك

وفاء جديد

اشتكى تجار دمشق من تصرفات الجمارك لوزير المالية مأمون حمدان، وذلك عبر كتاب وجهته غرفة تجارة دمشق للوزير (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، تضمن ورود كتب وطلبات ومراجعات مباشرة من أصحاب العمليات الاقتصادية للفرقة حول ما يرافق العمل الجمركي أحياناً من إجراءات وتصرفات تسبب معوقات ومشكلات للعمل الاقتصادي.

وتضمنت الشكاوى التمتع عن إبراز ما يثبت الصفة الجمركية من بطاقات أو تكتيفات، وعدم اعتماد مندوب مهنة يناسب البضائع التي يتم كشفها أو ضبطها، وعدم مراعاة وضع الكثير من الحالات من السلع المقتراحة من إبراز البيانات أو التي تعود إلى عشرات السنوات ما يتعذر توفير بياناتها، وانتشار دوريات الجمارك على الطرقات والمسافات متقاربة أحياناً، والتسبب بكتابة المنشأ على مواد من المتعذر أن يتم ذلك إما لطبيعتها وإما لطريقة استيرادها أو سوي ذلك، إضافة إلى التعامل القاسي أثناء دخول المحال والأسواق والتلفظ بعبارات غير مناسبة، إضافة إلى الكثير من الحالات التي تعكس سلباً على العمل الصناعي والتجاري وعلى الاقتصاد الوطني.

وطالبت الفرقة من الوزير التوجيه لمن يلزم لدراسة ما تضمنه الكتاب، الذي حمل بعض المقترحات، مثل التعميم على دوريات الجمارك إبراز مهامهم وإتاحة احتفاظ التجار بنسخة عنها، والتأكيد على موضوع البيانات القديمة والسلع المغفاة من البيانات والسلع المغفاة من التصريح بالمشأ والرقم التسلسلي، والتأكيد على كفاءة وعلماء مندوب المهنة والمهنة والبضاعة.

## «محروقات» لـ«الوطن»: تخفيض مدة توزيع الغاز المنزلي ممكن خلال أيام

رامز محفوظ

من الصهايرج، لكن في حال تم فرض عقوبات اقتصادية إضافية فإنه من الممكن حصول أزمة غاز. وبين أن محروقات تضع كل الاحتمالات التي ممكن أن تحصل نتيجة الحصار الاقتصادي بعين الاعتبار، وتبذل جهوداً كبيرة للالتفاف على العقوبات وتجاوز أي عقبات ممكن أن تحصل في موضوع الغاز خلال موسم الشتاء القادم. ولفت المصدر إلى أن تزويد المواطنين بالغاز عبر البطاقة العالمية مستمر، لكن سيتم حصر أسماء العائلات التي تحصل على مادة الغاز المنزلي في جميع المناطق في ريف دمشق، وسيتم تزويد هذه العائلات حصراً عبر البطاقة العالمية كل ٢٣ يوماً، بمعنى في منطقة حرستا يوجد ١٠٠٠ عائلة لم تحصل على بطاقة ذكية سيتم تزويد هذه العائلات حصراً بالغاز المنزلي كل ٢٣ يوماً وعبر البطاقة العالمية.

وأوضح أن محروقات سترافق الكمية المستجرة من البطاقات الذكية حتى الأول من أيلول القادم، وبناء عليه سيتبين نسبة الحاصلين على البطاقة الذكية، ومن ثم تتضح النسبة التي سيتم تزويدها بالغاز عبر البطاقة العالمية، مشيراً إلى أن هدف شركة محروقات تأمين جميع المواطنين بمادة الغاز. وختم بالقول: إن البطاقة الذكية عمت على كل المحافظات السورية، لكن المناطق التي ليس فيها تغطية وليس فيها سحب بطاقات ذكية سيتم تأمينها بالغاز عبر البطاقات العالمية.

والتأمين بالغاز عبر البطاقات العالمية.

## العرييد لـ«لوطن»: أكثر من ٨٠ بالمئة من طالبي القروض حصلوا على مليون ليرة ١٢٦ موظفاً يقترضون من «التسليف الشعبي» كل صباح



## عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العرييد لـ«الوطن»، عن منح ٢٢,٧ ألف قرض بقيمة ١٢,٥ مليار ليرة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٩ (أي بوسيطي يومي ١٢٦ قرصاً)، بزيادة ٦,٧ آلاف قرص عن الفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغ عدد القروض حينها ١٦ ألف قرص بقيمة ٧ مليارات ليرة. وحول الاستفادة من سقف القرض الجديد للدخل المحدد بمليون ليرة، بين العرييد أن معظم طالبي قرض الدخل المحدود استفادوا من السقف الجديد، وأن أكثر من ٨٠٪ ممن طلبوا قرض دخل محدود بعد تعديل السقف حصلوا على سقف القرض مليون ليرة. ولف إلى أنه يجوز السماح للمستفيدين من قروض

الدخل المحدود الذين يرغبون بالاستفادة من سقف القرض الجديد التي ما زالت قروضهم قائمة بالسداد المسبق مهما بلغ عدد الأقساط المتبقية ويتم تقاضي عمولة السداد المسبق وفق التعليمات الصادرة بهذا الخصوص. وكان المصرف قد عدل سقف قرض الدخل المحدود للعاملين في الدولة (مدنيين وعسكريين) بحيث يصبح بما لا يتجاوز مليون ليرة سورية عوضاً عن ٥٠٠ ألف ليرة سورية ويتم منح قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة (مدنيين وعسكريين) وفق الضوابط والشروط المتعلقة بإعادة استئناف منح قروض الدخل المحدود والتعليمات المتضمنة التعليمات التنفيذية والضوابط والشروط المتعلقة بمنح قروض الدخل المحدود وأن القرض يمنح على ٦٠ شهراً (خمس سنوات) بمعدل فائدة ٧ بالمئة سنوياً وتحسب على مبلغ القرض الممنوح الوظيفي.

## مدير «سيرونيكس» لـ«الوطن»:

## أسعار عدادات الكهرباء المصنعة محلياً ستكون أقل من المستوردة بشكل ملموس

قصي أحمد المحمد

صرّح مدير الشركة العامة للصناعات الإلكترونية «سيرونيكس» لؤي ميداني لـ«الوطن» بأن مشروع تصنيع العدادات الكهربائية محلياً لا يزال في بداياته، مبيّناً أن هناك لجنة مشكلة ومشتركة بين وزارة الصناعة شركة «سيرونيكس»، ومركز البحوث العلمية ووزارة الكهرباء تقوم بالدراسة اللازمة للمشروع ليصار إلى رفعها لاحقاً وإقرارها. وبين ميداني أنه من بين الاقتراحات التي يتم العمل عليها حالياً إشراك عدة جهات بهذا المشروع مع وزارة الصناعة، من بينها وزارة الكهرباء ومركز الدراسات والبحوث العلمية، لتكون إدارة المشروع تابعة لجهة واحدة فقط وهي المسؤولة. ولف إلى أن اقتراح المشروع يتضمن إنجاز دراسة شاملة لخط إنتاج صناعي لعدادات كهربائية من شركة سيرونيكس، مؤكداً أن المشروع ما زال في الخطوة الأولى له وهو في طور اللجان والمقترحات.

وأشار إلى أن المشروع يستغرق وقتاً طويلاً ليصار إلى إنجازها بالكامل، منوهاً بأنه من المشروعات المهمة للاقتصاد الوطني، لافتاً إلى الكميات الكبيرة من العدادات التي تعرضت للسرقة والتخريب خلال الحرب، إضافة إلى وجود عجز لدى وزارة الكهرباء في تأمينها. وبلغ عدد الاشتراكات بعدادات الكهرباء في وزارة الكهرباء، نحو ٥,٥ مليون اشتراك ربعها في محافظة حلب، حيث تضرر قسم كبير منها خلال الأزمة، وبلغ عدد المتضررين في المحافظة أكثر من ٤٠٠ ألف عداد، وأكثر من ٣٥٠ ألف عداد في ريف دمشق.

وبيّن ميداني أن الدراسة تشمل إقامة منظومة متكاملة وليس عدادات منزلية فقط، لافتاً إلى أن المشروع يتضمن إنشاء مخازن خاصة لفحص وإصلاح العدادات في حال تعرضها لأي عطل، لافتاً إلى أن أسعار العدادات الوطنية ستكون أقل من المستوردة بشكل ملموس.

وتعمل الحكومة على توطین صناعة عدادات الكهرباء الذكية لتصنيعها محلياً، والعمل على إقامة مشروع متكامل يتضمن منظومة قيادة تحكم للشبكة الكهربائية، الخاصة بإدارة وتوزيع الطاقة الكهربائية، وتوطین صناعة العدادات الكهربائية الذكية الرقمية أحادية وثلاثية الطور في سورية.

## رداً على وزارة النفط..

## «مصفاة دمشق»: نستطيع مواجهة أي شخص أو وزارة شريطة أن نحكم للقانون

بعد نشرنا لرد وزارة النفط والثروة المعدنية حول موضوع استجرار المخلفات النفطية، وصلنا الرد التالي من شركة مصفاة دمشق للبتروكيماويات، وهي الشركة التي اشتكت للصحيفة طالبة إحصافها:

إشارة لرد المكتب الصحفي لوزارة النفط والثروة المعدنية أرجو التكرم بنشر الرد على ما ورد:

١- إن معظم ما ورد هو سرد قد تقدمنا به نحن ونشر في جريدتكم الغراء، ولكن المغالطة تكمن بنشر شيء في الرد، وإخفاء أشياء أخرى، وعلى سبيل المثال، هل لوزارة النفط أن تعلن سعر الطن التي تعاقدت من خلاله مع شركة سينجري بتاريخ ١/ ١١/ ٢٠١٨ أسوة بسرد كل وقائع عروض الأسعار لشركتنا وللشركات المنافسة؟ وهل راعت بذلك المصلحة العامة؟

٢- ما تفضلت به الوزارة فيما يخص السعر والعرض المقدم من قبل شركتنا (٨ دولارات و ١٠ سنتات) وصولاً إلى المزاد بالظرف المختموم (٢٢ دولار) هو من اختصاصنا، وليس للوزارة التدخل فيه، أو حتى إبداء الرأي فيه، وقد يكون من رويتنا للمصلحة العامة أن نرفع السعر من ٨ إلى ٢٢ دولار، وقد يكون من باب إغفال المنافسين والمتوغلين داخل أروقة الوزارة أن نقدم سعراً مكشوفاً ونحتفظ لأنفسنا بالسعر السري إلى حين فض العروض ونكسب المزايا وهذا ما حصل فعلاً.

٣- ما قيل من المصلحة العامة، فنحن لسنا بحاجة إلى شهادة حسن سلوك لا من المكتب الصحفي ولا من غيره، وإنما من خلال تاريخ الشركة المشرق، وعلى مدى عشرين عاماً من الإنتاج والإبداع والتصنيع، ولا سيما خلال سنوات الأزمة، فالشركة لم تتوقف يوماً واحداً عن الإنتاج، رغم وجودها في أماكن ساخنة، وقدمنا مدير مصفاة شهيداً وهو على رأس عمله (الشهيد علي قنرش)، علماً بأنه خلال تلك الأيام لم يكن هناك أي ربع أو جدوى اقتصادية للعمل والإنتاج، لكن الشركة حافظت على المصلحة العامة، والآن كأفأنتا وزارة النفط مشكورة بهذا الإجراء.

٤- حتى نخرج من اللغط والمغالطة نود أن نتساءل ونضع القارئ الكريم والجهات المختصة بما يلي:

١- لماذا لم تتقدم الشركة الرابعة للمزاد حالها حال بقية المتنافسين؟

٢- هل يسمح القانون بهذا الإجراء التعسفي، وذلك بدخول

منافس جديد بعد فض العروض فيقدم عرضه المشبوه؟

٣- هل يصح في بلد المؤسسات التعامل بتلك الطريقة المزاجية خروجا عن السياقات القانونية المعمول بها وبشفافية واضحة؟

٤- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

٥- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

٦- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

٧- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

٨- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

٩- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

١٠- هل يمكن للشركة أن تتصرف بهذه الطريقة مع المنافسين؟

مدير عام شركة مصفاة دمشق للبتروكيماويات أحمد الأنصاري